

التحليل المالي الوظيفي

يتجاوز هذا التحليل المقاربة التي تعتمد على مبدأ سيولة استحقاق، والتي تعرف المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية لها عدة وظائف ممثلة في وظيفة الاستغلال ووظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل.

مضمون التحليل الوظيفي

إن ضمان التوازن المالي حسب مقاربة التحليل الوظيفي لا يكون بمجرد توفر رأس مال عامل موجب بل يجب التأكد من قدرته على تمويل الاحتياجات التمويلية، ولضمان تحقق هذا التوازن لابد من بناء الميزانية الوظيفية:

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة: E_s " بقيم إجمالية الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	الموارد الدائمة R_d الأموال الجماعية الديون المتوسطة و طويلة الأجل مجموع الاهتلاكات و المؤونات
استخدامات الاستغلال E_{ex} " بقيم إجمالية المخزونات الإجمالية حقوق العملاء و ملحقاتها	موارد الاستغلال R_{ex} مستحقات المورد و ملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال E_{hex} " بقيم إجمالية حقوق	موارد خارج الاستغلال R_{hex} موارد أخرى
استخدامات الخزينة E_t المتاحات " المتاحة "	موارد الخزينة R_t الاعتمادات البنكية الجارية " قروض الخزينة "
مجموع الاستخدامات E " بقيمة إجمالية "	مجموع الموارد R " بقيمة إجمالية "

شروط التوازن المالي الوظيفي

لكي يتحقق التوازن المالي الوظيفي يجب:

- الشرط الأول: رأس مال عامل موجب
- الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج
- الشرط الثالث: توفر خزينة موجبة.